بلغت 15,2 مليار دولار.. وأميركا في مقدمة الدول المصدرة

الكويت ثالث مصدِّر خليجيا والثامنة عالميا لتحويلات العاملين

العربية. نت: احتلت الكويت المرتبة الثالثة خليجيا والثامنة عالميا بين أكبر الدول المصدرة لتحويلات العمالة الوافدة خلال عام 2015، بإجمالي تحويلات بلغت نحو 15,2 مليار دولار، في حين احتلت السعودية المرتبة الثانية عالميا بين أكبر الدول المصدرة لتحويلات العمالة الوافدة خلال عام 2015، بإجمالي تحويلات 38,8 مليار دولار تعادل مبلغ 145,5 مليار ريال.

وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول المصدرة لتحويلات العمالة الأجنبية بنحو 61,4 مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة جاءت سويسرا بنحو 24,4 مليار دولار، ثم الصين بنحو 20,4 مليار دولار، ثم الإمارات بنحو 20,3 مليار دولار.

وفي ترتيب الدول المصدرة لحوالات العاملين للخارج، تأتي دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 19,7 مليار دولار، ثم ألمانيا بنحو 18,5 مليار دولار، ثم الكويت بنحو 15,2 مليار دولار، ثم فرنسا بنحو 12,7 مليار دولار، ثم قطر بنحو 12,2 مليار دولار، ثم لوكسمبورغ بنحو 11,4 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بنحو 11 مليار دولار، ثم المملكة المتحدة بنحو 10,7 مليارات دولار.

وارتفع إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية حول العالم بنسبة 24,1٪ خلال الفترة من 2008 إلى 2015 ليصل إلى نحو 391 مليار دولار، وبلغ متوسط التحويلات السنوية للعمالة الأجنبية حول العالم نحو 349 مليار دولار خلال نفس الفترة.

وخليجيا، يشير التقرير إلى أن الإمارات جاءت في المرتبة الثانية بعد السعودية في حجم تحويلات العمالة الأجنبية في عام 2015 بنحو 20,3 مليار دولار، ثم الكويت بنحو 15,2 مليار دولار، وجاءت بعدها قطر بنحو 12,2 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بنحو 11 مليار دولار، والبحرين بحوالي 2,4 مليار دولار، وبلغ إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية من دول مجلس التعاون نحو 99,8 مليار دولار.

وبالنسبة لباقي الدول العربية، يشير التقرير إلى أن لبنان جاء في المرتبة السابعة والعشرين عالميا في تحويلات العمالة الوافدة بنحو 3,7 مليارات دولار خلال عام 2015، ثم ليبيا في المرتبة 28 عالميا بنحو 3,2 مليارات دولار، ثم مصر في المرتبة 58 عالميا بنحو 623 مليون دولار، ثم الأردن في المرتبة 60 بنحو 599 مليون دولار، ثم العراق في المرتبة 62 بنحو 548 مليون دولار، ثم سورية في المرتبة 63 بنحو 530 مليون دولار، ثم اليمن في المرتبة 73 بنحو 333 مليون دولار، ثم السودان في المرتبة 117 بنحو 89,4 مليون دولار، ثم المغرب في المرتبة 120 بنحو 78,8 مليون دولار، ثم الجزائر في المرتبة 122 بنحو 74,8 مليون دولار، ثم الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة 137 بنحو 42,4 مليون دولار، ثم تونس في المرتبة 145 بنحو 26,5 مليون دولار.

«الشراكة» تدعو الشركات الراغبة في الاستثمار بالمدينة العمالية

كونا: دعت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمس الشركات المحلية والعالمية إلى التقدم بطلب إبداء الرغبة في الاستثمار بمشروع المدينة العمالية (جنوب الجهراء).

وقالت الهيئة إن هذه الدعوة تأتي تماشيا مع التوجه الحكومي نحو تفعيل برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ووفقا لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين ولائحته التنفيذية وبالتعاون مع بلدية الكويت.

وأضافت ان المشروع سينفذ وفق نظام التصميم والتمويل والبناء والتشغيل والصيانة ثم تحويل المشروع للكويت وفقا لأحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية والتشريعات الأخرى المتصلة بأعمال الهيئة.

ولفتت إلى ان بلدية الكويت ستبرم عقد استثمار مدته 40 عاما مع المستثمر الفائز متضمنة ثلاث سنوات لأعمال التصميم والبناء.

وأوضحت ان مساحة الأرض المخصصة لمشروع المدينة العمالية الواقعة جنوب الجهراء تتجاوز المليون متر مربع وتضم عدة مرافق كالوحدات السكنية والخدمات التجارية والخدمات الحكومية والخدمات العامة.

وذكرت ان المشروع يهدف إلى تقليص وجود العمال في مناطق سكن العائلات إلى جانب تحسين المستوى المعيشي للعمالة ذات الدخل المحدود عن طريق تقديم السكن الملائم بأسعار معقولة بقدرة استيعابية تصل إلى عشرين ألف عامل (ذكر عازب).

الصانع: «الموازي» يشجع على هجرة الشركات للبورصة

رويترز: قال المدير العام لشركة الموازي للاستشارات المالية والاقتصادية مهند الصانع إن العمل بنظام خارج المنصة في الكويت قد يشجع الشركات المدرجة في البورصة على الانسحاب ما لم تتوافر لها القنوات والأدوات الاستثمارية اللازمة. وقال الصانع الذي تمتلك شركته موقع «الموازي دوت كوم» إن كثيرا من الشركات سيفضل التوجه للسوق الجديد «لأنه منظم مع رقابة أقل وتكاليف أقل».

وأضاف أن الشركات «مثل الطيور متى ما أوجدت لها البيئة المناسبة سوف تتجه إليها».

ونشرت بورصة الكويت في فبراير مسودة قواعد التداول لسوق خارج المنصة لتنظيم صفقات وتعاملات الأسهم غير المدرجة على موقعها الالكتروني داعية الأوساط المالية والاستثمارية وغيرهم لإبداء الآراء والملاحظات طوال شهر كامل.

وتضمنت المسودة الإجراءات والقواعد المقترحة بشأن التداول خارج المنصة في الكويت سواء للأسهم غير المدرجة أو للسندات والصكوك الإسلامية أيضا تمهيدا لصياغة التصور النهائي قبيل رفعه الى هيئة أسواق المال لنيل موافقتها كخطوة ضرورية للعمل بهذا النظام الجديد.

وتوقع الصانع أن يصل عدد الشركات المنسحبة من البورصة بنهاية 2017 إلى نحو 14 شركة ليصل إجمالي الشركات التي خرجت من البورصة إلى نحو 60 شركة منذ عام 2009 من بين أكثر من 2015 شركة. وقال الصانع إن الإدارة الحالية للبورصة تحاول أن تتجه بالبورصة في مسار الإصلاح وتبذل «جهودا كبيرة في تطوير البنية التحتية للبورصة».

وأضاف أنه يتعين على إدارة البورصة بذل مزيد من الجهود من أجل الحفاظ على الشركات الموجودة وجذب شركات أخرى للإدراج.

واعتبر الصانع أن النظام الجديد سوف يفتح بابا جديدا للبنوك الكويتية لرهن الأسهم غير المدرجة التي تحتفظ بها مقابل التمويل الذي تمنحه للعملاء وهو ما سيشجع على مزيد من التمويل لأنها ستتمكن من بيعها بسهولة في حال تعثر العميل.

عموميتها أقرت توزيع أرباح نقدية بـ7٪

«انوفست»: 10 ملايين دولار أرباح 2016

وافقت الجمعية العمومية العامة لشركة «أنوفست» على بنود جدول اعمال الجمعية واقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7٪ على السادة المساهمين، كما وافقت على تحويل مبلغ 10٪ من صافي الدخل العائد إلى مساهمي الشركة الأم للاحتياطي القانوني.

وتعليقا على هذه النتائج الايجابية، قال رئيس مجلس الادارة خالد السنعوسي «يعتبر العام 2016 عاما مميزا لانوفست، فليس بالأمر اليسير على الإطلاق أن نحقق تحولا حقيقيا في الأداء بالطريقة التي حققناها خلال عام 2016 حيث حققت المجموعة صافي ربح خاص بمساهمي أنوفست وقدره 10,1 ملايين دولار مقارنة مع صافي خسارة قدرها 48,1 مليون دولار بنهاية عام 2015. وتؤكد هذه النتائج نجاح إستراتيجية المجموعة والتي مهدت لعودة الشركة للربحية جاءت من خلال تحقيق تخارجات ناجحة من بعض الاستثمارات، وتحسين اداء الاستثمارات الاخرى والمشاريع القائمة، بالاضافة الى إدارة المصاريف التشغيلية بفاعلية، وتخفيض مصاريف التمويل وإعادة هيكلتها».

خالد السنعوسي مترئسا الجمعية العمومية للشركة

السنعوسي: النتائج تؤكد نجاح إستراتيجيتنا والعودة للربحية

واضاف «من المهم لنا، وبعد 7 سنوات صعبة، أن نعلن توزيع أرباح نقدية بنسبة 7٪ على السادة المساهمين، كما أن موافقة الجمعية العامة على هذا التوزيع تؤكد إيمانها بتطبيق ونجاح استراتيجيتنا وتدفعنا إلى مواصلة التطور في السنوات المقبلة».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للشركة مراد الرمضان «بكل المقاييس يعتبر عام 2016 عاما للتغيير والتطوير بالنسبة لنا. ونحن نعتزم البناء على هذا الزخم، ومواصلة تنفيذ استراتيجيتنا وتحقيق أهدافنا الموضوعة للثلاث سنوات 2016 إلى 2018. وهذا يتضمن العمل على تنويع محفظتنا الاستثمارية لتشمل قطاعات وأسواقا جديدة خارج الحدود المحلية. وأخيرا، نحن على ثقة أن العام 2017 سيكون عاما ناجحا آخر يستمر فيه تحقيق الربحية».

«الوطني»: «الفيدرالي» سيرفع الفائدة خلال أيام

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الدولار استمر في ارتفاعه هذا الأسبوع مع ارتفاع التوقعات برفع المجلس الاحتياطي لأسعار الفائدة في مارس إلى 80٪، حيث يأتي تجدد التوقعات هذا بعد أن تحدث عدد من أعضاء المجلس في مناسبات مختلفة عن ملاءمة إجراء رفع «قريب نسبيا» لأسعار الفائدة.

واضاف تقرير «الوطني» ان أحد محافظي المجلس جيروم باول، تحدث في مقابلة صحافية عن أن الظروف المطلوبة لرفع أسعار الفائدة في مارس قد أصبحت مهيأة، فيما اشار محافظ آخر في المجلس وهو لايل بريندارد الى ان الحجة لرفع أسعار الفائدة هي حجة قوية.

أشار التقرير الى ان رئيسة المجلس الفيدرالي جانيت يلن رجحت الاسبوع الماضي أن يرفع المجلس أسعار الفائدة قصيرة المدى في اجتماع مارس الجاري، وأشارت إلى أن المزيد من الرفع هو أمر مرجح هذه السنة إذا كان أداء الاقتصاد كما هو متوقع. ولفتت يلن أيضا إلى أن المجلس يتوقع رفع أسعار الفائدة مجددا هذه السنة، وقالت إن المجلس سيتحرك على الأرجح أكثر مما فعل في السنتين الماضيتين حين رفع أسعار الفائدة مرة في 2015 ومرة في 2016. وكانت النقطة الأساس في خطاب يلن أنه سيكون من الملائم رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية تدريجيا إذا استمرت البيانات الاقتصادية كما هو متوقع، حيث قالت: «في اجتماعنا لاحقا هذا الشهر، ستقيم اللجنة ما إذا كان التوظيف والتضخم مستمرين في مسارهما تماشيا مع توقعاتنا، وفي هذه الحالة فإن المزيد من التعديل على سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية سيكون ملائما على الأرجح».

وأصبح فجأة تقرير الرواتب للأسبوع المقبل مهما للغاية، على الرغم من قول يلن ان: «الاقتصاد قد بلغ بشكل أساسي مستوى التوظيف المطلوب والتضخم يقترب من النسبة المستهدفة البالغة 2٪».

ويبدو ان رئيسة المجلس، إلى جانب بيانات من باقي أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح الذين يتمتعون بحق التصويت، قد أقنعت المستثمرين أخيرا بأن لدى المجلس حجة قوية لرفع أسعار الفائدة.

وعلى الصعيد السياسي، فبالرغم من عدم تقديم خطاب ترامب أمام الكونغرس أي تفصيل يذكر، إلا أنه عزز الثقة بأن إدارته مصممة على العمل مع الكونغرس من أجل الدفع ببرنامجه لرفع النمو والإنفاق. وقد ساعد هذا، مرة أخرى، على تجديد التوقعات بضغوطات تضخمية وعلى الأرجح تحرك للمجلس الفيدرالي بخصوص السياسة النقدية.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw

«الوطني للاستثمار»: تأثيرات «ترامب» ترفع الأسواق الأميركية بـ 3,7٪

قال تقرير صادر عن شركة «الوطني للاستثمار» إن أسواق الأسهم في منطقة الخليج حققت أداء متباينا لشهر فبراير. فشهد السوق السعودي التراجع الأكبر حيث بلغت نسبة الخسائر المسجلة حوالي 1,8٪ تلاه السوق الكويتي بنسبة ـ0,8٪ وسوق دبي بنسبة ـ0,3٪ وكان سوق الأسهم البحرينية الأحسن أداء، إذ حقق أرباحا بنسبة 3,5٪ تلاه سوق الأسهم القطرية بنسبة أرباح 1,0٪ وحققت كل من سوق أبوظبي وسوق عمان أداء ثابتا تقريبا خلال الشهر، إذ لكل منهما أرباحا بنسبة 0,07٪.

وعالميا، اشار التقرير الى استمرار الاسهم العالمية تحقيق أداء جيد إذ أنهت الشهر بارتفاع بنسبة 2,6٪ بقيادة أسهم الولايات المتحدة والأسواق الناشئة. ويستمر الرئيس ترامب في تأثيره كقوة إيجابية على أسهم الولايات المتحدة التي أقفلت مرتفعة بنسبة 3,7٪ للشهر وفقا لقياس مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» (S&P 500). وأنهت الأسواق الرئيسة الأخرى الشهر بتحقيق مكاسب، في حين انخفضت منطقة الخليج بنسبة 0,8٪ وفقا لقياس مؤشر MSCI لدول الخليج، وحققت السلع أداء متباينا للشهر مع إقفال الذهب بارتفاع بنسبة 3,1٪ وإقفال خام برنت بانخفاض بنسبة 0,2٪. ولاحظ التقرير انخفاض مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في المملكة المتحدة انخفاضا طفيفا ليسجل 54,6، كما بلغ النمو في مؤشر سعر المستهلك لشهر يناير 1,8٪ على أساس سنوي مقارنة بـ 1,6٪ في شهر ديسمبر. وحققت مبيعات التجزئة أداء ضعيفا في شهر يناير، إذ هبطت إلى 1,5٪ مقابل 4,6٪ لشهر ديسمبر. وأقفلت الأسهم في المملكة المتحدة الشهر بارتفاع بنسبة 2,3٪ وفقا لقياس مؤشر فوتسي 100، وبلغ مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع في منطقة اليورو لشهر فبراير وفقا لمجلة ماركت 55,4 مقارنة برقم شهر يناير الذي بلغ 55,2، ما يشير إلى استمرار التوسع في القطاع.

خطة التنمية في «نيو كويت 2035» تواجه مصير خطة «بلير»

محمود عيسى

قال محللون ان خطة التنمية الاقتصادية الجديدة في الكويت والمعروفة باسم «نيو كويت 2035» قد تواجه ذات المصير البائس الذي واجهته سابقتها التي وضعها توني بلير عام 2010، وذلك في غمرة تجدد التوتر السياسي بين الحكومة ومجلس الامة، وفي ظل عدم وجود خارطة طريق واضحة.

وقال موقع «زاوية» ان الخطة الجديدة تتضمن الطموحات الواسعة نفسها مثل سابقتها لتحويل البلاد الى مركز مالي وتجاري إقليمي للحد من الاعتماد على عائدات النفط، ولكن الموجز الذي اعلنه رئيس الوزراء الحكومة في يناير الماضي عن الخطة لم يتضمن سوى تفاصيل ضئيلة عنها. وقد انتقد محللون الخطة، ومنهم المحلل النفطي كامل حرمي معتبرا اياها رؤية ذات طبيعة عامة للغاية وبعض اهدافها يعود الى اكثر من 7 سنوات مثل مشروع مدينة الحرير وتحويل الكويت الى مركز مالي مثل سنغافورة. وتطمح الخطة لزيادة موارد الدولة من 13,3 مليار دينار في ميزانية 2018/2017 الى 50 مليار دولار بحلول عام 2050 دون ذكر أي تفاصيل عن كيفية تحقيق هذا الهدف. وقد ظلت الحكومة تتحدث عن هذه المشاريع منذ فترة دون تحقيق أي منها، والآن ادمجتها في رؤيتها لعام 2035.

من جانبه، ابلغ كريستيان اولريشسن زميل معهد بيكر للسياسات العامة في الشرق الاوسط موقع «زاوية» بقوله:«ان الخطة التي وضعها توني بلير لم تحظ باهتمام صانعي السياسة ما اوجب وضعها على الرف بهدوء بعد استقالة رئيس الوزراء عام 2011»، واضاف ان معوقات الخطة تمثلت في مزيج من الطموحات الجيوسياسية غير الواقعية والأزمة السياسية المحلية، قائلا ان ايجاد مركز مالي وتجاري يغطي اسواق المنطقة بما فيها العراق والسعودية وايران كان طموحا مبالغا فيه الى درجة كبيرة بسبب عاملين: الاول غياب الاستقرار السياسي في المنطقة، والثاني ان المنطقة متخمة بالمراكز التي لديها خبرات واسعة في البحرين ودبي وقطر وابو ظبي. وأخيرا، قال الخبير الاقتصادي محمد رمضان:«ان الكويت حذت حذو السعودية في اطلاق البيانات الرنانة حول خطط تنويع الاقتصاد، ولكن تأثير اعلان الكويت لم يكن ظاهرا في غياب أي خطوات سياسية للتنفيذ».

«المالية» تدشن خدمة ربط المراسلات والتوقيع الإلكتروني مع «G2G»

صرح وكيل وزارة المالية خليفة حمادة بأن وزارة المالية دشنت خدمة ربط نظام المراسلات والتوقيع الإلكتروني المستخدم في وزارة المالية مع نظام التراسل الإلكتروني الحكومي (G2G) بالتنسيق والتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (CAIT) وذلك يوم الأربعاء الماضي.

وبذلك تكون الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والمرسلة لجميع الجهات الحكومية مطابقة لقانون المعاملات الإلكترونية (2014/20) عن طريق نظام التراسل الإلكتروني الحكومي (G2G) ومعتمدة بالتوقيع الإلكتروني، إضافة لربط السجلات الخاصة بالوزارة (السجل العام، سجل معالي الوزير وسجل السيد وكيل الوزارة) بنظام التراسل الإلكتروني الحكومي (G2G).

وأشار إلى أنه تمت إضافة ميزة جديدة وهي إمكانية مخاطبة الجهات غير الحكومية (الشركات وما في حكمها) عن طريق تصدير الكتب الرسمية المرسلة من الوزارة مباشرة من خلال نظام المراسلات والتوقيع الإلكتروني إلى البريد الإلكتروني الرسمي للجهة المتسلمة بشكل مطابق لقانون المعاملات الإلكترونية بخصوص المراسلات الحكومية.

وعبر وكيل المالية عن تقديره للجهود التي تم بذلها من الكوادر المحلية بالوزارة لتطوير هذه الخدمات بشكل احترافي يجاري المعايير القياسية العالمية وتأكيده على عزم وزارة المالية بجعل التطور التكنولوجي جزءا أساسيا من أدوات العمل التي يتم توفيرها لموظفي الوزارة والمتعاملين معها بشكل مستمر ومتجدد.

خليفة حمادة

جمعية الصليبخات والدوحة التعاونية

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة (31564) لسنة 2017

بناء على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ 2016/10/20 على طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي كالآتي :

م	النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الآلي
1	حلويات ومعجنات	الدوحة قطعة 2 فرع 4 محل رقم (6)	23 م2	230 د.ك	2009/1276

وذلك وفقاً للشروط التالية:-

1- يطبق القرار الوزاري رقم (66/ت) لسنة 2016 بشأن ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمات الحركة التعاونية.
2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة وبالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره والموقع فقط دون الإشارة لأي بيانات أخرى بناءً على القرار الوزاري رقم (16/ت) لسنة 2016 الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
3- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (50 د.ك) فقط خمسون ديناراً كويتياً لا غير؛ غير قابل للرد اعتباراً من يوم (الاثنين) الموافق 2017/03/06 وحتى يوم (الاثنين) الموافق 2017/03/20 من الساعة (8 صباحاً) حتى الساعة (3 عصراً).
4- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع - من يوم (الاثنين) الموافق 2017/03/06 - الساعة (9 صباحاً) إلى يوم (الاثنين) الموافق 2017/03/20 - الساعة (10صباحاً)
5- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر لاغياً.
6- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
7- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقةً تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن يعتمد بأي رخصة أخرى.

8- المستندات المطلوبة

1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3- أن يقدم طالب الاستثمار إقرار وتعهد بعدم وجود أي فرع مستثمر في الجمعية أو أي جمعية أخرى مستثمراً من قبله حالياً وفي حال ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه وتحميله المسئولية القانونية.
4- شهادة من الجمعية إذا كان مقدم الطلب مساهماً بالجمعية المذكورة أعلاه.
5- شهادة صادرة من وزارة الشئون تفيد بأن طالب الاستثمار مسجلاً لدى لجنة تطوير خدمات الوزارة ودعم الشباب.
6- شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد بأنه مسجلاً على الباب الخامس.
7- وصل شراء كراسة الشروط.
8- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.
9- صورة من عقد التأسيس وتعديلاته تفيد بأن طالب الاستثمار حصته بالشركة لا تقل عن (20%) من الشركة (لأصحاب الشركات فقط)

مجلس الإدارة